الأمم المتحدة

E/CN.6/2014/6

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
19 December 2013
Arabic
Original: English

لجنة وضع المرأة

الدورة الثامنة والخمسون

١٠-٢١ آذار/مارس ٢٠١٤

البند ٣ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تعميم مراعاة المنظور الجنساني، وأوضاع المرأة، ومسائل برنامجية

حالة المرأة الفلسطينية وتقديم المساعدة إليها

تقرير الأمين العام

موجز

يبرز هذا التقرير، المقدَّم عملا بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٧/٢٠١٣، حالة المرأة الفلسطينية خلال الفترة الفاصلة بين ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ و ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ ويعرض لمحة عامة عن المساعدة التي قدمتها كيانات منظومة الأمم المتحدة في مجال التعليم والتدريب؛ والصحة؛ والتمكين الاقتصادي وموارد الرزق؛ وسيادة القانون ومكافحة العنف ضد المرأة؛ والسلطة وصنع القرار؛ والتنمية المؤسسية. ويختتم التقرير بتوصيات لتنظر فيها لجنة وضع المرأة.

* E/CN.6/2014/1.

220114 130114 13-62774 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا – مقدمة

١ – أعرب المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ١٧/٢٠١٣ بشأن حالة المرأة الفلسطينية وتقديم المساعدة إليها عن بالغ القلق إزاء الحالة الخطيرة للمرأة الفلسطينية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وطلب المجلس إلى الأمين العام أن يواصل استعراض الحالة وأن يساعد النساء الفلسطينيات بجميع السبل المتاحة، بما فيها السبل التي أشار لها الأمين العام في تقريره السابق عن حالة المرأة الفلسطينية وتقديم المساعدة إليها (E/CN.6/2013/6)، وأن يقدم إلى لجنة وضع المرأة في دورتها الثامنة والخمسين تقريرا يتضمن المعلومات المقدَّمة من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا عن التقدم المحرز صوب تنفيذ هذا القرار.

٢ – ويغطي هذا التقرير الفترة الممتدة من ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، ويستعرض حالة المرأة الفلسطينية استنادا إلى المعلومات المقدَّمة من كيانات الأمم المتحدة ومن فرادى الخبراء الذين يقومون برصد حالة الفلسطينيين في دولة فلسطين. ووفقا لتقرير الأمين العام عن مركز فلسطين في الأمم المتحدة المؤرخ ٨ آذار/مارس ٢٠١٣ (A/67/738)، أصبحت تسمية ”دولة فلسطين“ مستخدَمة الآن في جميع وثائق الأمم المتحدة، رغم استخدام مصطلح ”الأرض الفلسطينية المحتلة“ المستخدَم في التقارير السابقة بالتوازي مع هذه التسمية.

٣ – وما لم يُشَر إلى خلاف ذلك، يستند التقرير إلى الإسهامات والمعلومات التي قدمتها كيانات منظومة الأمم المتحدة التي تقدم المساعدة إلى النساء الفلسطينيات، ومن بينها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. وقام فريق الأمم المتحدة القطري بتنسيق إسهامات كيانات الأمم المتحدة التالية في هذا التقرير: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، ومنظمة العمل الدولية، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمانة العامة للأمم المتحدة، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، وبرنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ودائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، ومكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين

المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية. ويُعتبر هذا التقرير مكمِّلا لتقارير أخرى بشأن الظروف الاجتماعية والاقتصادية والمعيشية للشعب الفلسطيني (انظر A/68/76-E/2013/65 و A/68/77-E/2013/13 و A/67/13).

ثانيا – حالة المرأة الفلسطينية

٤ – في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، قررت الجمعية العامة، في قرارها ١٩/٦٧، منح دولة فلسطين صفة دولة مراقبة غير عضو في الأمم المتحدة. وفي اليوم ذاته، أوضح الأمين العام أن التصويت شدد على الحاجة الملحة لاستئناف مفاوضات مجدية لضمان أن تعيش دولة فلسطين مستقلة ديمقراطية ذات سيادة وتتوفر لها مقومات البقاء ومتصلة الأراضي جنباً إلى جنب مع دولة إسرائيل آمنة. وتكثّفت الجهود الرامية إلى التوصل إلى تسوية سلمية شاملة بشأن جميع المسائل المتصلة بالوضع النهائي خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وبرعاية الولايات المتحدة، استؤنفت المفاوضات المباشرة الإسرائيلية – الفلسطينية في ٢٩ تموز/يوليه ٢٠١٣، وعُقد عدد من الاجتماعات منذ ذلك الحين بين إسرائيل وفلسطين. وسافر أمين عام الأمم المتحدة إلى المنطقة – الأردن، وفلسطين وإسرائيل – في ١٥ و ١٦ آب/أغسطس ليعرب عن دعم الأمم المتحدة، وعن تقديره للقرار الشجاع الذي اتخذه كلا الزعيمين باستئناف المفاوضات. ولا يزال موقف الأمين العام يتمثل في أن المفاوضات المباشرة هي الوسيلة الموثوقة الوحيدة للتوصل إلى الحل القائم على وجود دولتين الذي طال انتظاره. وأصبحت آفاق السلام تلوح مجددا رغم توتر الوضع في الميدان، وجميع الأطراف مدعوَّة إلى المحافظة على بيئة تفضي إلى إعطاء دفع لعملية السلام.

٥ – وفي غزة وجنوب إسرائيل، حدث تصعيد خطير للعنف في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ مما أثار القلق الشديد بشأن احترام جميع الأطراف للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان بشأن ما تقوم به من أعمال قتالية[(١)]. وأجرى الأمين العام زيارة إلى كل من مصر، وإسرائيل، والأرض الفلسطينية المحتلة، والأردن، خلال فترة الأعمال القتالية وبذل جهودا دبلوماسية مكثفة تكللت بالإعلان عن اتفاق لوقف إطلاق النار لقي ترحيبا من قِبل مجلس الأمن الذي دعا الجانبين إلى وقف الأعمال القتالية. ووفقا لما ذكره مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، أسفرت ثمانية أيام من القتال، حسب التقديرات، عن مقتل ١٧٤ فلسطينيا من بينهم ١٠١ مدنيا (٥٥ رجلا، و ١٣ امرأة، و ٢٥ فتى، و ٨ فتيات)، وأُبلِغ عن إصابة ١ ٠٤٦ فلسطينيا بجروح، من بينهم ٤٤٦ طفلا و ١٠٥ نساء، بينما أُبلِغ

(١) مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، الأرض الفلسطينية المحتلة، ”Fragmented Lives: Humanitarian overview 2012“، (أيار/مايو ٢٠١٣).

عن مقتل ٦ إسرائيليين، من بينهم ٤ مدنيين نتيجة لإطلاق صواريخ فلسطينية، وجرح ٢٣٩ إسرائيليا، معظمهم من المدنيين، بسبب الإطلاق العشوائي للصواريخ وقذائف الهاون وقذائف أخرى من غزة. وفي الضفة الغربية، خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، قُتِل ١٩ مدنيا فلسطينيا (١٥ رجلا، وامرأة واحدة، و ٣ فتيان) - أي حوالي أربعة أمثال العدد المسجّل في السنة السابقة - وجُرِح ١٥٦ ٤ فلسطينيا (٨١١ ٢ رجلا، و ٨٧ امرأة، و ٢٣٨ ١ فتى، و ٢٠ فتاة) على يد قوات الأمن الإسرائيلية، ويعكس هذا العدد ارتفاعا كبيرا مقارنة بعدد الجرحى من المدنيين المسجَّل خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق الذي بلغ ٣٧٢ ٢ جريحا. وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، أصيب ١٥٦ فلسطينيا بجراح على يد مستوطنين (١٠٥ رجال، و ٣٣ فتى، و ١٢ امرأة، و ٦ فتيات)، في حين أصيب ٧٦ مستوطنا إسرائيليا بجراح (٦١ رجلا، و ١٠ نساء، و ٥ فتيان) على يد فلسطينيين. أما في قطاع غزة (دون احتساب ضحايا فترة عملية عمود السحاب)، فقد قُتِل عدد إضافي من المدنيين الفلسطينيين بلغ ١٧ شخصا (١١ رجلا، وامرأة واحدة، و ٥ فتيان)، وجُرح ٢٢٧ آخرين (١٦٧ رجلا، و ١٣ امرأة، و ٤٦ فتى، وفتاة واحدة) على يد قوات الأمن الإسرائيلية.

٦ - ولا تزال هذه الأزمة التي طال أمدها تترك آثارا وخيمة على السلامة النفسية والاجتماعية للمرأة والأسرة. وتختلف الظروف المعيشية للنساء حسب عوامل اجتماعية وثقافية وحسب المركز التفاضلي الذي ينطبق على النساء والرجال الفلسطينيين باختلاف مركز المناطق الفلسطينية[٢] وما يتصل بذلك من عقبات تعترض سبيل التنقل والعبور. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، ظل ١,٦ مليون فلسطيني في قطاع غزة معزولين فعلاً عن بقية الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية بسبب استمرار إسرائيل في إغلاق المنافذ المؤدية من وإلى غزة. ولا تزال إمكانية وصول السكان الفلسطينيين المقيمين في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى القدس الشرقية صعبة. ولا تزال القيود المادية والإدارية تعرقل الوصول إلى بعض الفئات الأكثر ضعفا في المنطقة جيم، ولا سيما أولئك المقيمين في مناطق التماس ومناطق إطلاق النار[١].

٧ - ولا يزال انعدام الأمن الغذائي يمثل تحديا كبيرا نتيجة لاستمرار إغلاق قطاع غزة، والقيود المفروضة على المسالك المؤدية إلى الضفة الغربية وما يتصل بذلك من ارتفاع في معدلات الفقر وزيادات مستمرة في أسعار المواد الغذائية، والأخطار التي تهدد سبل

(٢) بعد إبرام اتفاقات أوسلو لعام ١٩٩٣ والاتفاقات المؤقتة لعام ١٩٩٥ بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، تم تقسيم الضفة الغربية إلى ثلاث مناطق: المنطقة ألف وباء وجيم. وفوّضت إسرائيل مسؤوليات أكبر إلى السلطة الفلسطينية في المنطقة ألف وباء، أما المنطقة جيم، فظلت تحت سلطة إسرائيل بشكل تام.

كسب العيش[٣]. ووفقا للدراسة الاستقصائية بشأن الظروف الاجتماعية والاقتصادية والأمن الغذائي في عام ٢٠١٢، ارتفعت معدلات انعدام الأمن الغذائي بسبع نقاط مئوية مقارنة بالسنة السابقة لتصل إلى ٥٧ في المائة في غزة، و ١٤ في المائة في الضفة الغربية. وتتلقى الأسر التي تعيلها إناث أكبر نسبة من المساعدات في الأرض الفلسطينية المحتلة. وفي عام ٢٠١٢، تلقت هذه الأسر مبلغا شهريا قدره ١٣١ دولارا في المتوسط من المساعدات مقارنة مع ٧٨ دولارا بالنسبة للأسر التي يعيلها ذكر. ونجحت المساعدات المحددة الهدف في خفض النسبة المئوية للأسر التي تفتقر للأمن الغذائي من ٥٤ إلى ٣٦ في المائة بالنسبة للأسر التي تعيلها إناث، ومن ٣٧ إلى ٣٣ في المائة بالنسبة للأسر التي يعيلها ذكور[٤]. ولمواصلة خفض معدلات الفقر وتحسين الأمن الغذائي، يجب تحقيق نمو اقتصادي مستدام وشامل كما يجب توفير فرص عمل. وسيتطلب ذلك زيادة تخفيف القيود المفروضة على التنقل والعبور التي تعرقل حاليا التنمية الاقتصادية ونشاط القطاع الخاص (انظر A/68/76-E/2013/65).

٨ - ورغم ما تم خلال السنوات القليلة الماضية من اعتماد مجموعة كبيرة من السياسات التي تبرهن على التزام واضح بالتمكين الاقتصادي للمرأة، لم ترتقِ المرأة بعدُ في الممارسة العملية، إلى مرتبة الشريك الكامل في سوق العمل. وبدلا من ذلك، توحي مؤشرات سوق العمل بأن المرأة تواجه تحديات متزايدة. ولم تُترجَم المكاسب التعليمية الكبيرة التي حققتها المرأة إلى مكاسب في سوق العمل، وهو ما يمثل خسارة كبيرة في الإمكانات الاقتصادية، وبالتوازي مع ذلك ارتفعت معدلات البطالة. وفي غضون ١٠ سنوات، تضاعف معدل البطالة الإجمالي للمرأة تقريبا حيث ارتفع من ١٧ في المائة عام ٢٠٠٢ إلى ٣٢,٩ في المائة عام ٢٠١٢، بينما تراجع معدل بطالة الرجال من ٣٣,٥ إلى ٢٠,٥ في المائة خلال نفس الفترة. وتعاني الشابات اللاتي تقل أعمارهن عن ٢٥ سنة بالتحديد من انعدام فرص العمل، إذ يبلغ معدل البطالة الإجمالي في صفوفهن ٦٢,٢ في المائة مقارنة بنسبة ٣٤,٥ في المائة من الشبان. أما في غزة، فقد بلغ معدل البطالة بين الشابات مستوى غير مسبوق حيث بلغت نسبته ٨٨,١ في المائة عام ٢٠١٢ مقارنة بنسبة الشباب التي بلغت ٤٨,٨ في المائة[٥].

(٣) الفاو، والأونروا، وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "Socio-Economic and Food Security" Survey 2012: West Bank and Gaza Strip، آب/أغسطس ٢٠١٣، متاح على الموقع التالي: http://www.wfp.org/content/state-palestine-socio-economic-food-security-survey-2012-august-2013 (تم الاطلاع عليه في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣).

(٤) المرجع نفسه.

(٥) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "مسح القوى العاملة الفلسطينية، التقرير السنوي" (٢٠١٢).

٩ - ولا يزال التمييز في مكان العمل شائعا. ويمثل متوسط الأجر اليومي الذي تتقاضاه المرأة ما نسبته ٨٦,٨ في المائة مما تقاضاه الرجل في سنة ٢٠١٢[٦]. ومعظم النساء اللاتي يشغلن وظيفة رسمية يعملن في القطاع العام، في مجالي الصحة والتعليم. أما خارج القطاع العام، فلا يتاح للمرأة إلا القليل من الفرص لكسب الأجر المعيشي. فعلى سبيل المثال، تتقاضى النساء العاملات في مجال رعاية الأطفال مرتبا شهريا لا يتجاوز ١٠٠ دولار. وتُدفع المرأة تدريجيا إلى العمل في الاقتصاد غير الرسمي، والعمل غير المدفوع الأجر والأنشطة الأسرية في القطاع الزراعي، والعمل المترلي، وفي مجموعة كبيرة من أعمال التنظيف. وحسب منظمة العمل الدولية، لا يتحكم العديد من النساء في الإيرادات المتأتية من هذه الأنشطة. وإضافة إلى ذلك، خلصت دراسة أجريت مؤخرا إلى أن ٢٩ في المائة من النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين ٢٥ و ٢٩ سنة يتعرضن للتحرش في مكان العمل لا تتاح لهن سوى إمكانية ضئيلة للجوء إلى أي آلية للشكاوى، أو لا تتاح لهن تلك الإمكانية[٧]. ويميل تمثيل المرأة إلى أن يكون أقل من تمثيل الرجل في النقابات العمالية وهنّ أقل وعيا بما لهنّ من حقوق مقارنة بالرجال[٨]. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، اعتمدت السلطة الفلسطينية حدا أدنى للأجور[٩]، ولكن ليس من الواضح كيف سيتم تنفيذ هذا الاتفاق في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية وفي القطاعات التي يكون أغلبية العاملين فيها من النساء مثل قطاعي رعاية الأطفال والنسيج. ولا يوجد إلى حد الآن قانون موحّد للضمان الاجتماعي. وترى منظمة العمل الدولية أنه يجب بذل المزيد من الجهود من أجل إيجاد السبل الكفيلة لتأمين الدخل، ومكافحة الفقر، والاستبعاد الاجتماعي.

١٠ - لا تزال الشواغل التي أبرزت في تقرير العام الماضي قائمة، وترتبط هذه الشواغل بالحصول على الرعاية الصحية وحالات نقص الأدوية والأدوات الطبية التي تستخدم لمرة واحدة. ففي قطاع غزة، يبلغ النقص في الأدوية حاليا ٢٩ في المائة، في حين أن هناك نقص بنسبة ٥٢ في المائة في الأدوات الطبية التي تستخدم لمرة واحدة[١٠]. وأسهمت التدابير

(٦) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بيان صحفي صادر بمناسبة اليوم الدولي للمرأة، ٨ آذار/مارس ٢٠١٣.

(٧) منظمة العمل الدولية، "The Situation of Workers of the Occupied Arab Territories"، (٢٠١١)، الصفحة ٣، متاح على الموقع التالي: http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public---ed_norm/---relconf/documents/meetingdocument/wcms_181071.pdf.

(٨) منظمة العمل الدولية، ٢٠١٣، Palestine General Federation of Trade Unions Survey.

(٩) في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، قرر مجلس الوزراء أن يكون الحد الأدنى للأجور مبلغاً قدره ١ ٤٥٠ شيكلاً شهرياً، و ٦٥ شيكلاً للأجر اليومي، و ٨,٥ شيكلات في الساعة، وأصبح هذا القرار ساري المفعول اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣.

(١٠) مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية عملية النداء الموحد، استعراض منتصف السنة (٢٠١٣).

المتخذة من أجل تحسين فرص الحصول على رعاية صحة الأم والصحة الإنجابية إلى حدوث اتجاه نحو التناقص فيما يتعلق بالوفيات النفاسية. وتشير البيانات الواردة من وزارة الصحة الفلسطينية إلى حدوث انخفاض من ٣٨ حالة لكل ٠٠٠ ١٠٠ من المواليد الأحياء في عام ٢٠٠٩ لتصل النسبة إلى ٢٣,٧ حالة لكل ٠٠٠ ١٠٠ من المواليد الأحياء (١٩,٦ في غزة و ٢٧,٥ في الضفة الغربية) في عام ٢٠١٢[١١]. ومن بين النساء المتزوجات اللاتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ٤٩ سنة، أفادت نسبة ٩٤ في المائة منهن بتلقيهن ٤ زيارات على الأقل من أفراد مؤهلين لتقديم الرعاية الصحية أثناء آخر حمل لهن. وفي نفس الوقت، أشار استعراض أجراه صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى ارتفاع معدل انتشار الحالات التي تكون فيها الوفاة وشيكة[١٢]، وانتشار مضاعفات الولادة التي تؤدي إلى تبعات شديدة، وذلك في ٤,٥ حالات لكل ٠٠٠ ١ ولادة. ووفقا لمنظمة الصحة العالمية، لا يزال الجدار والقيود المفروضة على التنقل والعبور تشكل مخاطر خاصة على الحوامل، من قبيل نقص سبل الوصول للرعاية المتخصصة للأمهات في الولادات شديدة الخطورة. ومن حيث التوصيف العام للأمراض، فإن الإصابة بالأمراض غير المعدية، من قبيل داء السكري، آخذة في الازدياد بين الفلسطينيين[١٣]. وتندرج أمراض السرطان والقلب ضمن الأسباب الرئيسية للوفيات في فلسطين.

١١ - وما زال الوضع بالغ الخطورة فيما يتعلق بالمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية. ففي غزة، فإن أقل من ١٠ في المائة من موارد المياه الجوفية المتاحة صالحة لأغراض الشرب. وفي الضفة الغربية، لا يزال أكثر من مليون شخص يحصلون على أقل من ٦٠ لترا من المياه للفرد في اليوم. وفي أعقاب تصاعد العنف في غزة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، أدت الأضرار التي لحقت بالهياكل الأساسية إلى تعطيل إمدادات المياه وإلى طفح الصرف الصحي في الشوارع، ومن المحتمل أن تؤدي إلى تلويث موارد المياه وإثارة شواغل تتعلق بالصحة العامة[١٠]. ونشأت شواغل مماثلة فيما يتعلق بأثر أزمة الطاقة المتزايدة في غزة. ففي حين تواجه غزة تحديات هيكلية في مجال الإمداد بالطاقة الكهربائية، تدهورت الحالة

(١١) انظر: وزارة الصحة، التقرير السنوي للصحة في فلسطين لعام ٢٠١٢. وتبين التقديرات الشاملة الأخيرة في الضفة الغربية وقطاع غزة (٢٠١٠) نسبة قدرها ٦٤ حالة لكل ٠٠٠ ١٠٠ من المواليد الأحياء، ولكن تؤكد أيضا حدوث انخفاض مع مرور الوقت، (انظر: منظمة الصحة العالمية واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان وتقديرات البنك الدولي. الاتجاهات السائدة في الوفيات النفاسية: من عام ١٩٩٠ إلى عام ٢٠١٠، جنيف، (٢٠١٢)).

(١٢) تُعرف الحالات التي تكون فيها الوفاة وشيكة بأنها حدوث أحد مضاعفات الولادة الخطيرة التي تهدد الحياة وتقتضي تدخلا طبيا عاجلا من أجل الحيلولة دون وفاة الأمهات.

(١٣) وزارة الصحة الفلسطينية، التقرير السنوي للصحة في فلسطين لعام ٢٠١٢.

مع ندرة الوقود الميسور التكلفة في أعقاب قيام مصر بإغلاق أنفاق التهريب غير القانونية إلى غزة. وقد أثر ذلك على عمل محطة توليد الكهرباء في غزة، التي كانت تنتج ٢٥ في المائة من مجموع الكهرباء المتاحة في غزة. ويتكرر بشكل يومي انقطاع التيار الكهربائي، مما أضعف النشاط الاقتصادي في قطاع غزة بشدة، فضلا عن أداء الخدمات الأساسية، بما في ذلك الصحة والمياه والصرف الصحي، بما يترتب على ذلك من آثار خطيرة على حياة سكان غزة، بمن فيهم الكثير من النساء.

١٢ - وفي حين تواصل مؤشرات الالتحاق بالتعليم إظهار تقدم كبير، لا تزال هناك تحديات مرتبطة بنوعية التعليم وإمكانية الوصول إليه. وفي الأرض الفلسطينية المحتلة تم الوصول إلى التكافؤ في التعليم الأساسي (الصفوف ١-١٠) ويفوق عدد الفتيات عدد الفتيان في التعليم الثانوي (الصفين ١١-١٢) وفي التعليم العالي. ويبلغ صافي معدل الالتحاق بالمدارس في التعليم الابتدائي ٩٣,٤ في المائة، وتزيد نسبة التحاق الفتيات (٩٤,٤ في المائة) بشكل طفيف عن الفتيان (٩٢,٢ في المائة). وفي التعليم الثانوي، يكون التفاوت أكبر، حيث يبلغ صافي معدل التحاق الفتيان ٥٩,١ في المائة فحسب، بينما يبلغ ٧٤,٧ في المائة للفتيات[١٤]. ومن الجدير بالذكر، أنه في المدارس الخاصة تنخفض نسبة الفتيات إلى الفتيان إلى ٠,٧ في التعليم الأساسي (في حين تبلغ النسبة ١,٠٢ بالنسبة لكامل الأرض الفلسطينية المحتلة)[١٥]. وفي كل من غزة والضفة الغربية، تتفوق الفتيات على نظرائهن الذكور في مدارس الأونروا[١٦]. وقد خلصت دراسة أجرتها الوكالة إلى أن الأسر تنظر إلى التعليم بوصفه الأداة الوحيدة لكفالة مستقبل أفضل للفتيات، بينما لا يعتبر التعليم بالنسبة للفتيان الخيار الوحيد، وذلك نظرا لأن وصول الفتيان إلى سوق العمل أسهل منه بالنسبة للفتيات[١٧]. وتبين البيانات الواردة من الأونروا أن التحاق الطالبات في غزة والضفة الغربية بالتدريب المهني أقل من الطلاب الذكور. وتقل فرص الحصول على التعليم بالنسبة للأطفال ذوي الإعاقة، ولا سيما من فتيات وأطفال غزة، (كانت نسبة

(١٤) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التقرير السنوي. أطفال فلسطين - قضايا وإحصاءات. مجموعة إحصاءات الطفل (رقم ١٥)، (٢٠١٣)، رام الله.

(١٥) وزارة التربية والتعليم العالي في فلسطين؛ الحولية الإحصائية التعليمية للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣.

(١٦) الأونروا، نتائج الاختبارات المستقلة في مدارس الأونروا لعام ٢٠١٢ حسب نوع الجنس، الضفة الغربية.

(١٧) الأونروا، دراسة استقصائية في الضفة الغربية بشأن معدل انقطاع الفتيان عن الدراسة (يصدر قريبا).

من لا يمكنهم الحصول على التعليم النظامي من ذوي الإعاقة في غزة ٢٩ في المائة من الفتيات و ١٩ في المائة من الفتيان)[١٨].

١٣ - ومن ناحية ثانية، اقترنت التحسينات في معدلات الالتحاق بالمدارس بانخفاض عام في نوعية التعليم بسبب اندلاع العنف، وإغلاق غزة وعوامل أخرى. ووفقا لما أفادت به الأونروا، يؤدي النمو السكاني المستمر وعدم كفاية الهياكل الأساسية إلى الوصول بالمدارس إلى سعتها القصوى، ويسبب الاكتظاظ ضغطا على الموارد المتناقصة ويضعف نوعية التعليم المقدم - التحق ٠٠٠ ١٠ طالب إضافي بمدارس الأونروا في السنة الدراسية ٢٠١٢/٢٠١١ و ٠٠٠ ٨ طالب في السنة الدراسية ٢٠١٣/٢٠١٢، وكذلك في السنة الدراسية ٢٠١٤/٢٠١٣. وفي غزة، تعمل ٨٩ في المائة من مدارس الوكالة البالغ عددها ٢٤٥ مدرسة بنظام الفترتين، مما يؤدي إلى تقصير عدد الساعات الدراسية، وارتفاع عدد الطلاب في الفصل الدراسي. ووصل متوسط حجم الفصل الدراسي خلال السنة الدراسية ٢٠١٣/٢٠١٢ إلى ٣٨ طالبا. وبالإضافة إلى ذلك، فإن النقص في الوسائل المدرسية يعني أنه لا تتوفر سوى فرص قليلة للأطفال كي يشاركوا في أنشطة منظمة ترفيهية أو مبتكرة خلال السنة الدراسية العادية. إلا أن الأونروا تزمع افتتاح ١٣ مبنى مدرسيا جديدا خلال الفصل الأول من السنة الدراسية، و ٨ مدارس إضافية خلال الفصل الثاني من السنة الدراسية. وقد تغدو إمكانية الوصول إلى المدارس بالنسبة للأطفال الذين يعيشون في المناطق المقيدة الدخول أمرا يتسم بالخطورة، وكثيرا ما تتعطل الدراسة. ويؤثر القلق المرتبط بالذهاب إلى المدرسة في تلك المناطق تأثيرا سلبيا على الطلاب، حيث يفيد المعلمون بوجود علامات للإجهاد النفسي - الاجتماعي[١٩]. ووفقا لما ذكرته مجموعة التعليم التابعة للفريق القطري للعمل الإنساني، فإنه في الضفة الغربية، يؤدي خطر التحرش على أيدي المستوطنين الإسرائيليين وقوات الأمن الإسرائيلية في الطريق إلى المدرسة والخوف من الإيذاء والإهانة عند نقاط التفتيش، إلى إيجاد توتر وخوف لدى الأطفال وأسرهم. وهناك ما لا يقل عن ٠٠٠ ٦ طفل في الضفة الغربية يمرون عبر واحدة أو أكثر من نقاط التفتيش للوصول إلى مدارسهم كل يوم.

١٤ - ونتيجة لتصاعد حدة الأعمال القتالية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ تعرض ما لا يقل عن ١٤٢ من مباني المدارس الحكومية في غزة لأضرار تتراوح بين الطفيفة والتامة.

(١٨) منظمة دياكونيا الخيرية/الرابطة النرويجية لذوي الإعاقة، ٢٠١١، إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى التعليم النظامي.

(١٩) مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، بيان صحفي: المناطق المقيدة الدخول في قطاع غزة، تموز/يوليه ٢٠١٣، متاح الاطلاع عليه من الموقع: http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_gaza_ara_factsheet_july_2013_english.pdf.

وقد أدى ذلك إلى تعطيل الدراسة وإيجاد بيئة تعليمية غير مأمونة لما لا يقل عن ١٢٣ ٦٤١ طفلا (وتبلغ نسبة الفتيات بينهم ما لا يقل عن ٥٠ في المائة). ووفقا لليونيسيف، كان لتصاعد التراع تأثير مدمر على رفاه الأطفال والمراهقين في غزة من الناحية النفسية – الاجتماعية[٢٠]. وكما لاحظت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام، ثمة اتجاه عام يتمثل في أن كل تصاعد في الأعمال القتالية يليه ارتفاع كبير في الخسائر البشرية بين المدنيين من جراء أخطار المتفجرات التي يخلفها طرفا التراع. وفي حين تتولى الشرطة التعامل بسرعة مع المتفجرات من مخلفات الحرب الموجودة في الشوارع والأماكن العامة، توجد مخاطر أخرى في الأماكن الخاصة، وفي الأنقاض والمناطق المقيدة الدخول. ومن القضايا الناشئة المثيرة للقلق عدد الأطفال المصابين نتيجة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الأخرى المخزنة أو المصنوعة داخل المنازل. وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، كان هناك ٣٠ ضحية (٣ قتلى و ٢٧ جريحا) من بينهم ٢٣ طفلا (٥ من الفتيات و ١٨ من الفتيان).

١٥ - وقد انخفضت معدلات الأمية بين الأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن ١٥ سنة في الأرض الفلسطينية المحتلة خلال الفترة ١٩٩٧-٢٠١٢ من ١٣,٩ في المائة إلى ٤,١ في المائة. ويتفاوت معدل الأمية بدرجة كبيرة بين الجنسين: حيث يبلغ ١,٨ في المائة للذكور في مقابل ٦,٤ في المائة للإناث. وكانت معدلات الأمية بين الإناث أعلى ما تكون في المناطق الريفية (٨,٦ في المائة)، تليها مخيمات اللاجئين (٦,٣ في المائة)، والمناطق الحضرية (٦,١ في المائة)[٢١].

١٦ - وفيما واصلت النساء المشاركة في مجموعة متنوعة من الأدوار في الحياة السياسية، لا يزال تمثيلهن ناقصا في هيئات صنع القرار. ففي أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، لم تشغل المرأة سوى ٣ مناصب من أصل ما مجموعه ٢٤ منصبا على المستوى الوزاري في الحكومة الفلسطينية – وهو انخفاض من نسبة ٢١ في المائة إلى نسبة ١٢,٥ في المائة منذ التقرير الأخير. وأفاد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أنه لا توجد إلا وزيرة واحدة في غزة، وهي وزيرة شؤون المرأة. وتقل فرص وصول المرأة إلى المناصب العليا في القطاع العام وفي الإدارة العامة للحكومة. وفي نهاية عام ٢٠١٢، شغلت النساء ٤٧ في المائة من المناصب الدنيا في الإدارة و ٢٢ في المائة من مناصب المديرين، ولكن كانت نسبتهن ١١ في المائة فقط على مستوى

(٢٠) دولة فلسطين التقييم السريع المشترك بين المجموعات والتقييم السريع للعوامل النفسية – الاجتماعية الذي أجري بعد تصاعد الأعمال القتالية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ في غزة.

(٢١) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، متاح للاطلاع عليه من: http://pcbs.gov.ps/site/512/default.aspx?tabID=512&lang=en&ItemID=890&mid=3171&wversion=Staging (تم الاطلاع عليه في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣).

المدير العام[٢٢]. وقد أُحرز بعض التقدم في قطاع العدل، حيث تمثل النساء حاليا ١٥ في المائة من القضاة، و ١٩,٥ في المائة من أعضاء النيابة العامة و ٣٢,٥ من المحامين[٢٣]. وأشير أيضا إلى بعض التطورات الإيجابية في الانتخابات المحلية التي جرت في الضفة الغربية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، من قبيل وضع قائمة حزبية جميعها من النساء في الخليل وقرية الصفا، وإصدار بيان في عام ٢٠١٠ من الأحزاب السياسية بزيادة حصص المرأة في القوائم من ٢٠ في المائة إلى ٣٠ في المائة. وعلى هذا النحو، برهنت حركة المرأة على قدرتها على توصيل مطالبها وزيادة سبل مشاركتها. وفي الانتخابات المحلية لعام ٢٠١٢، ازداد عدد المقاعد التي تشغلها المرأة زيادة معتدلة من ١٨ إلى ٢١,٤ في المائة (٢٠٥ ١ مقاعد من أصل ٦٢٩ ٥ مقعدا)[٢٤]. ويجب أن تلقى هذه المكاسب الكمية الدعم التقني الكافي المقدَم للنساء اللائي يشغلن مناصب بالانتخاب أو بالتعيين. ووفقا لما أفادت به هيئة الأمم المتحدة للمرأة، فإنه في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، لم تشترك أي امرأة في الجانب الفلسطيني في محادثات السلام الإسرائيلية – الفلسطينية المستأنفة. ولم تكن المرأة أيضا موجودة في لجان المصالحة الداخلية المنشأة من أجل التوصل إلى حل للخلاف السياسي الداخلي. وهذا يعكس انخفاض مستوى المشاركة والتمثيل السياسيين للمرأة في جميع المجالات.

١٧ - ولم يمارس المجلس التشريعي الفلسطيني أعماله خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وبالتالي، فقد استمر تعليق سن قوانين جديدة أو تعديل القوانين القائمة بالوسائل الديمقراطية، بما في ذلك القوانين التي تعتبر تمييزية ضد المرأة وتتعارض مع حقوق الإنسان، ضمن الإطار القانوني الذي يوفره القانون الأساسي الفلسطيني.

١٨ - ومنذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، لاحظت منظمات حقوق الإنسان والمحللون المعنيون بحقوق الإنسان تطورا سلبيا في غزة فيما يتعلق بالحريات الشخصية للسكان، ولا سيما فيما يتعلق بفرض وإنفاذ قواعد محافظة للسلوك، وفرض الفصل بين الجنسين. وبالإضافة إلى قرار جامعة الأقصى بفرض قواعد محافظة للملبس على الطالبات وإلغاء سباق تنظمه الأونروا بعد قيام حماس بمنع مشاركة المرأة، تشن سلطات الأمر الواقع في غزة حاليا حملة بشأن ''الأخلاق'' موجهة ضد الشباب الذين يذكر قيامهم باتباع أساليب ''غير لائقة'' أو ''غير ملائمة'' في تصفيف الشعر والملابس التي يرتدونها (التي يُشار إليها بوجه عام بأنها ''ذات نزعة غربية'') والقبض على الشباب وحلق رؤوسهم.

(٢٢) بيانات عام ٢٠١٢ الواردة من المجلس العام للموظفين الفلسطينيين.

(٢٣) بيانات عام ٢٠١٢ الواردة من شبكة المحاميات لدى نقابة المحامين الفلسطينيين.

(٢٤) البيانات الواردة من اللجنة المركزية للانتخابات، عام ٢٠١٣.

١٩ - ولا يزال العنف ضد المرأة يشكل مصدر قلق بالغ. فوفقا لما ذكرته اللجنة المستقلة لحقوق الإنسان، وشركاء المجتمع المدني، قتلت ٢٤ امرأة بدعوى ما يسمى ''بالشرف'' فيما بين كانون الثاني/يناير وآب/أغسطس ٢٠١٣، بما يمثل تدهورا كبيرا عما كان عليه الحال خلال عام ٢٠١٢، حيث قتلت ١٢ امرأة على مدى العام كله. ووفقا لما أفاد به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، فمن المرجح أن يكون العدد الحقيقي للحالات أكبر مما تم الإبلاغ عنه. وتشير الدراسات إلى أن الاكتظاظ، وخاصة بسبب حالة الإسكان في غزة والقدس الشرقية، يؤدي إلى تفاقم العنف داخل الأسر المعيشية[٢٥].

٢٠ - وأظهرت دراسة أجرتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة[٢٦] أن الوصول إلى العدالة، ولا سيما بالنسبة للنساء اللائي كن ضحايا للعنف، يعد عملية صعبة وطويلة. ومن شأن إضعاف آليات الحماية غير الكافية بالفعل إلى جانب الإغلاق والقيود على الحركة أن يجعل الهروب والبحث عن العدالة والمساعدة أكثر صعوبة، بل مستحيلا في كثير من الأحيان بالنسبة للنساء والفتيات اللائي يتعرضن لخطر الأذى أو القتل على أيدي أفراد الأسرة. وعلى الرغم من أن المجتمعات المحلية والأسر غالبا ما تكون مصدرا للتمييز والعنف، فإن ضحايا العنف من النساء يلجأن أولا إلى مجتمعاتهن أو أسرهن طلبا للمساعدة. وعندما يفشل هذا النهج، يذهب بعضهن فقط إلى مقدمي الخدمات الخارجيين، مثل الشرطة أو مقدمي الخدمات الاجتماعية والصحية. وقد يعرضهن هذا لمستويات مختلفة من النقد والرفض والتهميش. وفي بعض الحالات لا تتخذ إجراءات بشأن نداءات طلب المساعدة من هذا القبيل، أو تكون مرهقة جدا للضحايا، مما يخلق دوامة من العنف. وبسبب القيود المفروضة على التنقل والوصول في المنطقة (ج)، ونقاط التفتيش والجدار، لا تتاح للنساء في المناطق المعزولة سبل الوصول إلى المؤسسات القضائية الرسمية، بل يقتصر ملاذهن على نظام العدالة غير الرسمي، الذي لا يوفر نفس الحقوق للنساء والرجال، وللفتيان والفتيات[٢٧]. وبالإضافة إلى ذلك، تُمنع جهات الخدمات الاجتماعية والصحية من إنشاء وجود مادي دائم في المنطقة (ج)، مما يحد من الفرص المتاحة للمرأة لكي تصل إلى المراكز الصحية لإجراء فحوص طبية وتوثيق الإصابات المتعلقة بالعنف الجنساني[٢٨]. وعلى الرغم

(٢٥) المجلس النرويجي للاجئين، لمحة عامة عن حالة الإسكان في قطاع غزة (آذار/مارس ٢٠١٣)، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، تخفيف الحصار: تقييم الأثر الإنساني على سكان قطاع غزة (آذار/مارس ٢٠١١).

(٢٦) UN-Women, Study on Access to Justice for Women (تصدر لاحقا، ٢٠١٣).

(٢٧) المرجع نفسه.

(٢٨) Kvinna till Kvinna, 2013, *Inequalities facing women living in Area C of the occupied Palestinian territory*, West Bank.

من أن العدد الإجمالي لتزيلات الإصلاحيات ومراكز إعادة التأهيل منخفض، فإن قصصهن تسلط الضوء على الطبقات المتعددة من التمييز والعنف والاعتداءات التي ترتكب ضد النساء في فلسطين، فضلا عن أوجه الإخفاق والثغرات في نظم الحماية والعدالة[٢٦].

٢١ - وواصلت السلطة الفلسطينية اتخاذ خطوات جديرة بالذكر لتعزيز القدرة على منع مختلف أشكال العنف ضد المرأة، والتصدي لها. ووقعت وزارة شؤون المرأة مذكرات تفاهم مع ست وزارات تنفيذية رئيسية لتفعيل الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة. كما وضعت الوزارة الصيغة النهائية للائحة وطنية لإنشاء مراكز حماية المرأة، التي تتضمن تفاصيل نظام الإشراف والرصد داخل الملاجئ. وأطلقت الشرطة المدنية الفلسطينية استراتيجية لوحدات حماية الأسرة في حزيران/يونيه ٢٠١٣، توفر إطارا لمعالجة حق ضحايا العنف وفقا للمعايير الدولية. ويلزم بذل جهود مستمرة لتحسين وتوسيع نطاق الخدمات ووصول الضحايا إلى العدالة، مع مراعاة السياق والواقع على الأرض.

ثالثا - المساعدة المقدمة للنساء الفلسطينيات

٢٢ - يوفر هذا الفرع معلومات عن الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة، بالتعاون مع السلطة الفلسطينية والجهات المانحة والمجتمع المدني، لتلبية الاحتياجات والأولويات المحددة للنساء والفتيات. وهو يتضمن آخر ما استجد من معلومات عن المساعدة المقدمة في المجالات التالية: التعليم والتدريب؛ والصحة؛ والتمكين الاقتصادي وسبل كسب العيش؛ وسيادة القانون والعنف ضد المرأة؛ والسلطة وصنع القرارات، والتنمية المؤسسية.

ألف - التربية والتدريب

٢٣ - واصلت كيانات الأمم المتحدة تنفيذ مجموعة من المبادرات لتشجيع النساء والفتيات على الحصول على التعليم والتدريب، ودعم وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية من أجل تحسين بيئة التعلم، وذلك على سبيل المثال، عن طريق توفير حزمة التعليم للجميع، من أجل التعليم الشامل والملائم للطفل والتنمية في مرحلة الطفولة المبكرة. ويجري حاليا تجريب حزمة التعليم للجميع في ٤٧ مدرسة، وتم لأول مرة فتح فصول دراسية لمرحلة ما قبل الالتحاق بالمدرسة في بعض هذه المدارس[٢٩]. وواصل برنامج الأغذية العالمي تقديم المساعدات الغذائية (كعك التمر والحليب) في المدارس، وشمل ذلك ٨٨ ٨٣٤ طفلا (٤٩ في المائة منهم بنات). وواصلت الأونروا توفير التعليم الابتدائي والثانوي

(٢٩) هذه المبادرة، التي تنسقها اليونسكو، يدعمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف والأونروا ومكتب المنسق الخاص وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية.

في غـزة لـ ٢٢٢ ٠٠٠ طالـب (٤٨,٦ في المائـة منـهم فتيـات) والتعلـيم الابتـدائي لـ ٥١ ٦٩٥ طالبا وطالبة في الضفة الغربية (٥٨ في المائة منهم فتيات). كما واصلت الأونروا بذل الجهود لتضييق الفجوة بين الجنسين في الإنجازات الأكاديمية، حيث تتفوق الفتيات على الفتيان حاليا، وفي نفس الوقت زيادة معدل النجاح لكل من الفتيات والفتيان. ونتيجة لذلك، ضاقت الفجوة في التحصيل الدراسي بشكل ملحوظ، من ٢٥ في المائة في الفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩ إلى ٩,٤ في المائة في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٢. ودعمت اليونيسف إعادة تأهيل ٩٨ مدرسة في غزة، توفر بيئات تعلم أكثر أمانا لأكثر من ٩٤٥ ٨٧ طفلا (منهم ٩١٥ ٤٠ بنتا). وبالإضافة إلى ذلك، وكرد فعل على تصاعد العنف في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، تلقى ٠٠٠ ٢٩ طفل (٥٠ في المائة منهم بنات) مواد تعليمية، واستفاد ٣١٧ ٣ طفلا (منهم ٠٣٧ ١ بنتا) و ٢٤٩ معلما من تحسين الوصول إلى بيئات التعلم، وحمايته. ولتحسين نوعية التعليم، دربت اليونيسيف ٦٠٠ ١ معلم في أكثر المناطق تهميشا على وحدات التعلم النشط التي وضعتها وزارة التربية والتعليم الفلسطينية.

٢٤ - وواصلت اليونيسيف، بالشراكة مع المنظمات غير الحكومية، تنفيذ أنشطة ما بعد المدرسة في مراكز خدمة ملائمة للمراهقين. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استفاد ما لا يقل عن ٠٠٠ ١٠ مراهق (٥٠ في المائة منهم فتيات) من دورات التعلم الإبداعي والمهارات الحياتية والأنشطة الترفيهية والتوعية الصحية. وقدمت الأونروا التدريب التقني إلى ٥١٥ امرأة في غزة. ويوفر أحد مراكزها دورات خاصة في مجال مباشرة الأعمال الحرة والاتصالات. وفي الضفة الغربية، واصلت الأونروا برامج التعليم العالي التي توفرها. ومن بين هذه البرامج، حضر برامج التدريب الحرفي والتقني المهني ٢١٧ ١ طالبا (منهم ٦٠٣ من الإناث)، وحضر البرنامج التدريبي للمعلمين قبل الخدمة ٦٤٢ طالبا (منهم ٤٢٤ من الإناث). وقدم برنامج الأونروا التعليمي في الضفة الغربية أيضا ٣٨ منحة دراسية على أساس الجدارة للاجئين الشباب المحرومين، وكانت الغالبية العظمى منهم (٨٧ في المائة) من الشابات. وفي عام ٢٠١٣، دربت اليونسكو، بالشراكة مع محطة إذاعية محلية، خمس صحفيات على إنتاج وتقديم الأخبار بطريقة تراعي المنظور الجنساني، كجزء من نهجها المتكامل لتشجيع تدريب الصحفيات والوجود المتساوي لقضايا المرأة والرجل في جميع أنواع وسائط الإعلام.

باء - الصحة

٢٥ - واصلت الأمم المتحدة بذل الجهود لتحسين فرص الحصول على الخدمات الصحية، وجودتها، بما في ذلك رعاية صحة الأمهات والصحة الإنجابية. وقدمت الأونروا مجموعة

من خدمات الرعاية الصحية الأساسية للاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة، بما في ذلك خدمات الرعاية السابقة للولادة. وتمت إحالة ما مجموعه ٣٥٦ ١١ من اللاجئات و ٩٧٦ ٧ من اللاجئين إلى خدمات الرعاية الصحية الخارجية من المستويين الثاني والثالث. وبالإضافة إلى ذلك، تلقت ٢٤٧ ٣ من النساء و ٢٩٠ ٢ من الرجال رعاية في مستشفى قلقيلية الذي تديره الأونروا. وفي غزة، كانت النساء تشكلن ٦٠,٦ في المائة من عدد الزيارات إلى المراكز الصحية التي تديرها الوكالة. وخلال الربع الثاني من عام ٢٠١٣، استفاد ما مجموعه ٩٤٢ ٢٤ لاجئة من خدمات تنظيم الأسرة التي توفرها الوكالة في الضفة الغربية، بينما استفادت ٢٠٨ ٦١ امرأة في غزة من هذه الخدمات في آب/أغسطس ٢٠١٣. وبالإضافة إلى ذلك، حصلت ٢٦٥ ٩ امرأة على الرعاية في فترة ما قبل الحمل. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كانت هناك ٠٠١ ٣٩ حالة حمل مسجلة حديثا. ومن بين جميع النساء الحوامل المسجلات، تلقى ٩٣,٣ في المائة الرعاية قبل الولادة أربع مرات أو أكثر من ذلك.

٢٦ - وقدم صندوق الأمم المتحدة للسكان دعما لتنفيذ البروتوكول الوطني للرعاية التوليدية من خلال تدريب ٣١٦ من مقدمي الخدمات الصحية، وإنشاء لجان المستشفيات للتدقيق في الحالات التي كادت تتعرض للوفاة في قطاع غزة والضفة الغربية. وعلاوة على ذلك، فقد جرى القيام بزيارات منزلية إلى ٦٢٥ ٢ من النساء الحوامل وكذلك تقديم الرعاية في فترة ما بعد الولادة إلى ٦٦٤ ١ امرأة في الضفة الغربية وقطاع غزة. ومن خلال أنشطة التوعية، غطت أنشطة الصندوق حوالي ٤٧٠ ٨ من النساء، فضلا عن ٨٨٤ ١ من المراهقات و ٩٧٥ من المراهقين، لتحسين فهمهم لقضايا مثل الصحة الإنجابية والزواج المبكر وأنماط الحياة الصحية. وبالإضافة إلى ذلك، قدم الصندوق في آب/أغسطس عام ٢٠١٣ دعما لإطلاق شبكة تثقيف الأقران الشباب، وهي عبارة عن شبكة من الشبان والشابات الفلسطينيين الملتزمين بتعزيز أنماط الحياة الصحية لدى الشباب وزيادة الوعي في مجالات الصحة الجنسية والإنجابية وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتم تدريب ما مجموعه ٩٧ من الإناث و ٥٧ من الذكور من مرشدي المدارس على كتاب إرشادات صحة المراهقين في جنين ورام الله وبيت لحم والخليل.

٢٧ - وفي غزة، قدمت الأونروا الرعاية في فترة ما بعد الولادة لمتابعة جميع الولادات وعددها ٥٩٠ ٣٥ خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ومن خلال مبادرة المستشفيات الصديقة للأطفال، غطت أنشطة اليونيسيف ٠٠٠ ٢٦ من الحوامل و ٠٠٠ ٣٦ من المرضعات في ٩ مستشفيات و ٤٥ مرفقا صحيا في الضفة الغربية، و ٧٢٠ ١٤ منهن في ٣ مستشفيات في غزة، لتقديم جلسات مشورة حول الرضاعة الطبيعية الخالصة. وتمت تغطية الأمهات والمواليد الجدد المعرضين للخطر من خلال زيارات المتابعة في المنازل، وتمت المحافظة

على معدل ٧٨ في المائة من الأمهات اللائي يتبعن أسلوب الرضاعة الطبيعية الخالصة بعد الزيارة الثالثة. وقامت منظمة الصحة العالمية بأنشطة للتوعية بشأن الولادة الآمنة والرعاية في فترة ما بعد الولادة، ودربت ٧٦٩ من المهنيين الصحيين على عملية رعاية الأمهات والمواليد الجدد في المستشفيات.

٢٨ - ووسعت اليونيسف نطاق البرامج النفسية التي تنفذها في غزة لتصل إلى ما مجموعه ٨٩٤ ١٤٩ من الأطفال والمراهقين (٥٠ في المائة منهم من الفتيات) و ٩٨٦ ١٧ من مقدمي الرعاية (٦٥ في المائة منهم من النساء) و ٨٥٢ من المهنيين (٤٥ في المائة منهم من النساء)، وركزت كلها على مساعدة الأطفال لزيادة مرونتهم وآليات تعاملهم ولا سيما في أوقات الأزمات.

٢٨ - كما قدمت اليونيسف دعما لمجموعة من المبادرات المتعلقة بالمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية. وتضمن ذلك تقديم الدعم لإعادة تأهيل وبناء مرافق المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في ٣٠ مدرسة في الضفة الغربية و ٥١ مدرسة في قطاع غزة، استفاد منها ٩٣٠ ٤٥ طالبا (منهم ٢٩٢ ٢٠ من الفتيات)، وكذلك نقل المياه بالصهاريج إلى ٣٤ مدرسة في الضفة الغربية و ٨١ مدرسة في قطاع غزة، لتوفير المياه الصالحة للشرب إلى ٨١٥ ٦٥ طالب وطالبة (منهم ٦٦٤ ٣٤ من الفتيات).

جيم - التمكين الاقتصادي وسبل كسب العيش

٣٠ - واصلت كيانات الأمم المتحدة تنفيذ مجموعة من المبادرات الرامية إلى تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة وتحسين الأمن الغذائي وسبل المعيشة. واستهدف العديد من الأنشطة بناء قدرات التعاونيات والمشتغلات بالأعمال الحرة. وفي عام ٢٠١٢، قدمت منظمة العمل الدولية دعما إلى وزارة العمل لوضع أداة تقييم للتعاونيات من أجل تقديم خدمات الدعم الاستشارية والمشورة إلى التعاونيات بشأن قضايا إدارة المشاريع وتنظيمها. وقُدمت حلقات عمل تدريبية وأنشطة توجيه إلى العاملين في مجال الإرشاد التعاوني بشأن كيفية إجراء دراسات الجدوى وتقييم خطط العمل وأداء التعاونيات التي أنشئت حديثا. وقدمت منظمة العمل الدولية أيضا دعما مباشرا إلى ست تعاونيات للمرأة. وقام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتدريب المشتغلات بالأعمال الحرة وتقديم المساعدة التقنية والدعم إلى ٢٨ من تعاونيات المرأة لتعزيز الميزة التنافسية لمنتجاتها، وفي الوقت نفسه تعزيز مهاراتها في مجالات العمل، وإقامة الشبكات، والتسويق والدعوة. وتنفذ الأونروا برنامجا تدريبيا يستهدف المشتغلات بالأعمال الحرة من مخيمات اللاجئين في الضفة الغربية. ومن بين جميع الخريجين، حصل ما مجموعه ٣٠ امرأة على قروض لبدء مشاريع صغيرة أو تطويرها.

وواصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة البناء على الأعمال السابقة التي تهدف إلى تزويد المرأة الفقيرة والريفية بالأدوات والآليات المناسبة لإنشاء شركات صغيرة مستدامة من خلال المنظمات المجتمعية النسائية المحلية، والتوسع في مشروع المقاصف المدرسية التي تديرها النساء في جميع المدارس في الضفة الغربية.

٣١ - وقامت هيئة الأمم المتحدة للمرأة واليونسكو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ببناء و/أو إعادة تأهيل ٩ مراكز للمرأة في غزة والضفة الغربية. ومن بين تلك المباني، جرى تشييد بعضها بالطوب الطيني التقليدي، حيث دربت اليونسكو ٤٠ امرأة على أسلوب البناء باستخدام الطوب الفخاري. وسوف تجلب مراكز المرأة مجموعة من الخدمات إلى ما يقرب من ٠٠٠ ٥٠ امرأة في المناطق المعزولة[٣٠]. وتم وضع خطة عمل لثلاثة من هذه المراكز لضمان الاستدامة، وجرى تدريب ٣٩ عضوا في مجلس إدارة تلك المراكز لإدارتها على نحو ملائم.

٣٢ - وواصلت منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي والأونروا الأنشطة الرامية إلى تحسين الأمن الغذائي. وقدمت منظمة الأغذية والزراعة المدخلات الزراعية في مجالات مثل تربية الحيوانات الصغيرة وخلايا النحل والحدائق المترلية، ووفرت التدريب على تجهيز الأغذية، والإدارة والتسويق، واستفاد من ذلك حوالي ٠٠٠ ٣ من الأسر التي ترأسها إناث في الضفة الغربية وقطاع غزة في عام ٢٠١٢. وشاركت أربعون جمعية من جمعيات المرأة في عديد من المعارض التي أقيمت في الضفة الغربية وقطاع غزة لتسويق المنتجات الغذائية المصنعة. وقدم البرنامج المساعدة من خلال توزيع المواد الغذائية وبرامج القسائم المشروطة، التي وصلت إلى ١٤٨ ٣١٠ من المستفيدات. وبدأ برنامج الأغذية العالمي أيضا في تنفيذ عنصر تدريبي للنساء الفلسطينيات المؤهلات ممن يعانين من انعدام الأمن الغذائي، هدف تحسين قاعدة المعرفة والقدرات والمهارات لديهن، وبالتالي إرساء أساس متين للتمكين الاقتصادي. وخلال الربع الثالث من عام ٢٠١٣، قدمت الأونروا دعما إلى ما مجموعه ٢٦٤ ٣٦ من حالات العسر الشديد[٣١] في الضفة الغربية من خلال توفير المساعدات الغذائية. ومن هؤلاء اللاجئين، كان ٢٨١ ٢٣ من الإناث و ٩٨٣ ١٢ من الذكور، وكانت ٨٣٣ ٥ أسرة (٥٠,٦ في المائة) ترأسها إناث. وفي غزة، قدم برنامج شبكة الأمان

(٣٠) يجري جزء من هذه الأنشطة في إطار صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري (برنامج مشترك مع منظمة الأغذية والزراعة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة واليونسكو، ومكتب المنسق الخاص والأونروا).

(٣١) يتم تحديد تلك الأنشطة على أساس الانتماء إلى واحدة أو أكثر من الفئات الضعيفة، مثل الأسر التي ترأسها نساء أو الأسر التي بها فرد واحد أو أكثر من ذوي الإعاقة.

الاجتماعي التابع للأونروا إمدادات غذائية أساسية وإعانات نقدية[٣٢] إلى ٧٦٥ ٤٠١ من النساء (٤٨ في المائة من المجموع) من بين اللاجئين الفلسطينيين الأكثر ضعفا[٣٣]. ويوجد ما مجموعه ٣١٠ ٢١ أسر ترأسها نساء، ومعظمها يعاني من الفقر المدقع.

٣٣ - وظل دعم التمويل البالغ الصغر يشكل مصدرا للتخفيف من حدة الفقر على المدى القصير في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، اعتبارا من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، الدعم إلى ٤٥٣ ٢ من الأسر التي ترأسها إناث (٦٦ في المائة من إجمالي الأسر التي يقدم إليها الدعم) والتي ستلتحق بمكون التمويل الأصغر من برنامج للتوظيف والتدريب. وفي الضفة الغربية، قدم برنامج الأونروا للتمويل البالغ الصغر ٣٥ في المائة من القروض للنساء (من أصل ما مجموعه ٠٦٧ ١٠ قرضا) تصل قيمتها إلى ٢٧ في المائة من إجمالي قيمة القروض (١٣,٧ ملايين دولار). وفي غزة، قدم نفس البرنامج ٣٩ في المائة من القروض للنساء (من أصل ما مجموعه ٣٨٢ ١ قرضا) بلغت قيمتها أيضا ٢٧ في المائة من إجمالي قيمة القروض (١,٤٨ مليون دولار).

٣٤ - وبفضل مبادرة المساواة بين الجنسين في غزة تمكنت الأونروا من الوصول إلى ما مجموعه ١٠٨ ١ من الخريجات عن طريق برنامجها المعني بالقيادات النسائية الشابة. ويسعى البرنامج إلى ضمان تنمية الخريجات الشابات للمهارات المطلوبة في سوق العمل بتوفير التدريب والدورات في مجالات من قبيل تكنولوجيا المعلومات المتقدمة، واللغة الإنكليزية، والتنظيم والإدارة، والقيادة. ويوفر البرنامج أيضا التدريب لمهارات الحياة والتنمية الذاتية، ويشمل التنسيب المؤقت في أماكن العمل لتعزيز القابلية للتوظيف.

دال - سيادة القانون والعنف ضد المرأة

٣٥ - اعتمادا على الدروس المستفادة والممارسات الجيدة التي سبق الإبلاغ عنها، واصلت كيانات الأمم المتحدة تنفيذ مجموعة من المبادرات الرامية إلى تحسين إمكانية لجوء المرأة إلى القضاء وتعزيز قدرة المؤسسات والعاملين فيها على منع العنف ضد المرأة ومعالجته. ووُضعت أولوية لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة للفترة ٢٠١١-٢٠١٩.

٣٦ - وتواصل هيئة الأمم المتحدة للمرأة دعمها لعملية إضفاء الطابع المؤسسي على وحدات حماية الأسرة في الشرطة المدنية الفلسطينية، التي تعاملت خلال عام ٢٠١٢

(٣٢) بسبب قيود التمويل، جرى تخفيض الإعانات النقدية التي يقدمها البرنامج في نيسان/أبريل ٢٠١٣.

(٣٣) تبدو الأرقام في غزة مبالغا فيها بالنسبة للأرقام في الضفة الغربية، لأنها تشمل كلا من المساعدات النقدية العادية والمساعدات الغذائية، وكذلك المساعدة في حالات الطوارئ.

مع ٨٤٩ ٢ حالة من حالات العنف العائلي. وواصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أيضا دعم إدارة مراكز الإصلاح وإعادة التأهيل في تنفيذ قواعد الأمم المتحدة الموحدة الدنيا في ما يتعلق بعنصر إعادة تأهيل السجينات في جميع مراكز الإصلاح وإعادة التأهيل الأربعة التي تحتجز فيها النساء في الضفة الغربية. وتحت إشراف الأخصائيين الاجتماعيين، جرى تقديم تدريب أسبوعي وتمارين رياضية تستفيد منها ٣٠ امرأة في المتوسط في أي وقت من الأوقات، وعن طريق الدعم الذي تقدمه هيئة الأمم المتحدة للمرأة ونقابة المحامين الفلسطينيين أتيحت زيارات نصف شهرية من المحامين لـ ٢٠ سجينة وتوفر لهن التمثيل في المحاكم. وواصل البرنامج الإنمائي تقديم الدعم لوحدة القضايا الجنسانية في الشرطة المدنية، وشمل ذلك وضع برنامج لنيل شهادة دبلوم في أعمال الشرطة المراعية للمنظور الجنساني يستهدف الضباط في الرتب المتوسطة والعالية. وكذلك ساهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إنشاء لجنة تنسيق لتقديم الدعم لاستراتيجيات وحدات القضايا الجنسانية والمساعدة في مواءمتها في جميع المؤسسات الأمنية. وقدم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع الدعم لمشروع يهدف إلى تحسين تصدي مكتب المدعي العام، والنيابة العامة لانتهاكات حقوق الإنسان على أساس نوع الجنس. وواصل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تنفيذ برنامج متعدد السنوات يهدف إلى بناء قدرات ومهارات خدمات الطب الشرعي والموظفين المرتبطين بها على التحقيق في الجرائم المرتكبة على أساس نوع الجنس وتقديم الدعم لضحايا العنف الجنسي والعنف العائلي.

٣٧ - وبُذلت الجهود من أجل توسيع وتحسين فرص حصول المرأة على الحماية والخدمات القانونية، فضلا عن الخدمات المستهدفة للناجين من العنف. وفي الفترة من عام ٢٠١١ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٣، قدم البرنامج الإنمائي خدمات المعونة القانونية إلى ما مجموعه ٦٠٩ ٤٣ امرأة في قطاع غزة والضفة الغربية، الأمر الذي أدى إلى زيادة بمقدار ثلاثة أمثال لعدد النساء اللواتي حصلن على تمثيل قانوني في المحاكم، وضاعف تقريبا عدد النساء اللواتي تم تزويدهن بالمعلومات والمشورة القانونية. وواصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تقديم الدعم لمركز محور الذي قام خلال الفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٢ بتوفير المأوى لـ ٢٨٦ امرأة و ٧٩ طفلا من ضحايا العنف، وقدم مجموعة من الخدمات، بما في ذلك: الخدمات الاجتماعية والقانونية للنساء في المأوى؛ والمشورة الاجتماعية لأفراد الأسرة؛ وتنمية المهارات، وفرص التمكين الاقتصادي؛ والدعم خلال مرحلة إعادة الإدماج؛ ونفذ أنشطة للتوعية في المجتمع المحلي. وواصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، من خلال برنامج الأهداف الإنمائية للألفية، تقديم الدعم إلى مركز حياة متعدد الأغراض في مدينة غزة لحماية ضحايا العنف. وباستخدام نظام إحالة ضحايا العنف الجنساني الذي أنشأته الأونروا في جميع عملياتها

الميدانية، جرى الإبلاغ عن ٤١٤ حالة (٧٥ في المائة من الإناث) في الضفة الغربية، وتلقت غالبية هذه الحالات المشورة الفردية من المستشارين النفسيين في البرنامج الصحي للأونروا. وفي غزة، جرى الكشف من خلال النظام عن ٣٨٤ من الناجين من العنف الجنساني.

٣٨ - وواصل صندوق الأمم المتحدة للسكان ومفوضية حقوق الإنسان تقديم الدعم وبناء لقدرات للمنظمات والائتلافات المجتمعية العاملة في الضفة الغربية وغزة في ما يتعلق بمنع العنف الجنساني، وتعزيز المساواة بين الجنسين وتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ويشمل هذا التدريب الذي تقدمه مفوضية حقوق الإنسان بشأن رصد انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة ضد المرأة والإبلاغ عنها، والدعم الذي يقدمه صندوق الأمم المتحدة للسكان لطباعة المنشورات التي توثق تجربة منظمة معينة في رصد تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وقامت المنظمات الشريكة لصندوق الأمم المتحدة للسكان بالإبلاغ عن ١٣ حالة من حالات انتهاك حقوق الإنسان للمرأة.

٣٩ - وجرى تنفيذ مجموعة من الأنشطة للتوعية وتحفيز العمل من أجل القضاء على العنف والتمييز ضد المرأة. وفي غزة، شملت برامج الوكالة للتوعية بالعنف الجنساني ٣٤٦ امرأة بالغة و ٢٧٥ رجلا بالإضافة إلى ٢٨٥ من الشباب. وجرت تغطية مفاهيم تتعلق بالشؤون الجنسانية وحقوق الإنسان والعنف في التدريب وحلقات النقاش، بما في ذلك كيفية التعامل مع العنف في المترل وكيفية بناء علاقات صحية وقائمة على المساواة. وفي الضفة الغربية، نظم صندوق الأمم المتحدة للسكان عدة أنشطة للوقاية تركز على العنف الجنساني، عن طريق دورات للتوعية وأنشطة إعلامية وأخرى للدعوة، وعن طريق تدريب قادة المجتمعات المحلية والزعماء والواعظين الدينيين، بما في ذلك موظفو وزارات شؤون المرأة والشؤون الاجتماعية، والشؤون الدينية، والصحة. وقام صندوق الأمم المتحدة للسكان أيضا بتدريب ٧٥ من مقدمي الخدمات الصحية في مجال التعرف على العنف الجنساني ومعالجته السريرية على مستويات المستشفى والطوارئ والرعاية الصحية الأولية والعيادات. وقدمت منظمة العمل الدولية الدعم للجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء من أجل إجراء بحوث عن العنف في أماكن العمل.

هاء - السلطة وصنع القرار

٤٠ - واصلت كيانات الأمم المتحدة العمل من أجل تعزيز مشاركة المرأة وتمثيلها في عملية صنع القرار وانخراطها في الحياة العامة. وقدم البرنامج الإنمائي الدعم للمبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية التي تهدف إلى تعزيز قدرات القيادات النسائية الفلسطينية الشابة في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة. وفي عام ٢٠١٣، تلقت ١٨١ امرأة

التدريب في مواضيع من قبيل مهارات القيادة والاتصال، والدعوة، والخطابة وحقوق الإنسان وإدارة المشاريع. وبالإضافة إلى ذلك، جرى استهداف ٤٥٣ امرأة من خلال حملات توعية تتعلق بالدستور.

٤١ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، قامت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب المنسق الخاص في الأراضي المحتلة، بتيسير عقد اجتماع بين أعضاء الحركة النسائية الفلسطينية ونائب المنسق الخاص للأمم المتحدة. وناقش المشاركون ضرورة وجود خطط محددة زمنيا لزيادة مشاركة المرأة الفلسطينية في عمليات صنع القرار وإنشاء قناة اتصال أكثر دواما بين الحركات النسائية الفلسطينية وممثلي مكتب المنسق الخاص. وفي إطار المتابعة، قدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدعم لتنظيم مؤتمر استغرق يومين في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ وتناول موضوع ”نحو تحقيق المساواة: المشاركة السياسية للمرأة من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية“. وكان الهدف من المؤتمر، الذي ضم أكثر من ٧٠٠ مشارك، هو إتاحة منبر للحركة النسائية الفلسطينية تؤسس به موقفا موحدا وتحدد الأولويات المشتركة في ما يتعلق بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن وما بعد ذلك.

٤٢ - وقام صندوق الأمم المتحدة للسكان بتدريب ٢٠ امرأة من ائتلاف وصال في غزة في مجال القانون الفلسطيني وحقوق المرأة لتمكينهن مما يلي: العمل كقائدات مجتمعيات؛ والقيام بدور نشط في حل النزاعات الأسرية؛ وزيادة الوعي بقضايا المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان. وقام صندوق الأمم المتحدة للسكان أيضا بتدريب ما يزيد على ٤٠ من قادة الشباب في الضفة الغربية في مجال الاتصالات ووسائط التواصل الاجتماعي، والمساواة بين الجنسين والعنف الجنساني.

واو - التنمية المؤسسية

٤٣ - وواصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تقديم المساعدة التقنية إلى وزارة شؤون المرأة ووزارة التخطيط، وشمل ذلك تقديم الدعم لأغراض استعراض الاستراتيجية الجنسانية الوطنية الشاملة لعدة قطاعات للفترة ٢٠١١-٢٠١٣، ووضع استراتيجية جديدة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦. وقدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدعم للوزارات لوضع نهج تخطيط وميزنة للحكومة يراعي المنظور الجنساني، ويدمج أولويات المساواة بين الجنسين في الاستراتيجيات والخطط القطاعية للوزارات المختصة. وقام صندوق الأمم المتحدة للسكان بتدريب موظفين من وزارة شؤون المرأة على المؤشرات الوطنية التي تم تحديدها مؤخرا في ما يتعلق بالشباب والشؤون الجنسانية، والتي وضعت لنظام الرصد الوطني بالتعاون

مع الجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء. وفي الوقت الحاضر، تترأس وزارة شؤون المرأة اللجنة الوطنية للميزنة المراعية للمنظور الجنساني التي أنشئت في تموز/يوليه ٢٠١٢، وهي مكلفة بتعزيز نهج الميزنة المراعية للمنظور الجنساني في الخطط والميزانيات الوطنية وبناء هذه القدرات في الوزارات المستهدفة. وبالإضافة إلى ذلك، تمثل وزارة شؤون المرأة أحد أعضاء هيكل تنسيق المعونة على الصعيد المحلي، وهو المنبر الرسمي الذي يتولى التنسيق بين الحكومة والمجتمع المدني والشركاء الدوليين. وعلى الرغم من مسؤوليات الوزارة المتزايدة لا تزال الميزانية المخصصة لها محدودة. وبلغت الميزانية السنوية لعام ٢٠١٢ ما مقداره ٦ ٢٧٢ ٠٠٠ شاقل إسرائيلي، أي بنسبة ٠,٥ في المائة من الميزانية الوطنية[٣٤].

٤٤ - وقُدِّمت المساعدة أيضا للتطوير المؤسسي للوزارات والهيئات الأخرى. وواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقديم الدعم للجهود التي تبذلها وزارة العدل في تعميم مراعاة المنظور الجنساني. وفي عام ٢٠١٣، أنشأت الوزارة وحدة لقضاء الأحداث، وعينت الموظفين الملائمين في وحدتها المعنية بالقضايا الجنسانية، وقامت بتدريب جميع الموظفين في مجال المساواة بين الجنسين، وأدمجت الشواغل الجنسانية وشواغل قضاء الأحداث في خطط عمل جميع إداراتها، ووضعت استراتيجية داخلية للشؤون الجنسانية. وواصلت اليونسكو تقديم الدعم لمركز الأبحاث والوثائق المتعلقة بالمرأة الفلسطينية، وذلك في مجال تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، عن طريق بناء القدرات، وإجراء البحوث، والدعوة، وأنشطة التوثيق. وستكون المرحلة الأخيرة من المشروع، اعتبارا من عام ٢٠١٣، مرحلة انتقالية من أجل تأسيس هيكل يتمتع بالاستقلالية المالية والفكرية. وقدمت منظمة العمل الدولية المساعدة إلى اللجنة الوطنية لتوظيف المرأة في وضع خطة استراتيجية مدتها ثلاث سنوات تعمل من أجل الدعوة لصالح السياسات والقوانين المراعية للاعتبارات الجنسانية، وتدخلات بناء القدرات في هذا المجال، والتمكين الاقتصادي وتوفير الضمان الاجتماعي للنساء العاملات، وإيجاد بيئة عمل سليمة لهن. وواصلت اليونيسيف تقديم الدعم إلى وزارة الشؤون الاجتماعية من أجل تعزيز النظام الوطني لحماية الطفل لكي يتاح للفتيات والشابات قدر أكبر من الحماية من العنف والاعتداء والاستغلال الجنسيين وكانت إحدى نتائج ذلك قانون الطفل المعدَّل الذي دخل حيز النفاذ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، ويعرِّف بوضوح أدوار الجهات المكلَّفة ومسؤولياتها ويحدد آليات الإنفاذ المستخدمة لتنفيذ أحكامه.

٤٥ - ومما يجدر بالذكر خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أن فريق الأمم المتحدة القطري وضع إطار عمل الأمم المتحدة الأول للمساعدة الإنمائية لفلسطين. وعملت هيئة الأمم

(٣٤) وزارة المالية، الميزانية السنوية للحكومة الفلسطينية لعام ٢٠١٢.

المتحدة للمرأة، باعتبارها منسق فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بالقضايا الجنسانية، على كفالة تواؤمها مع الشواغل الوطنية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. وبينما يقوم إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بتشجيع تعميم منظور المساواة بين الجنسين في جميع برامج الأمم المتحدة، حدد أيضا أهدافا معينة في ما يتعلق بالمساواة بين الجنسين. وسيُنفَّذ الإطار على نحو منسجم مع خطة التنمية الوطنية لفلسطين للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦.

رابعا - الاستنتاجات والتوصيات

٤٦ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تجددت فرص تحقيق السلام من خلال استئناف المفاوضات المباشرة. وحدث هذا في ظل الحالة المتوترة السائدة في الميدان. ومما يبعث على القلق الشديد ما حدث من حالات تفجر العنف وتزايد انعدام الأمن منذ تقديم التقرير السابق إلى اللجنة. ودعا الأمين العام جميع الأطراف إلى الحفاظ على بيئة مواتية لتحقيق التقدم في عملية السلام.

٤٧ - ولا تزال هناك ملاحظات كثيرة قائمة مما ورد في التقارير السابقة. ولا تزال حياة النساء الفلسطينيات وأسرهن تتأثر سلبا من القيود المفروضة على التنقل وإمكانية الوصول، وزيادة التوسع الاستيطاني وعنف المستوطنين، وهدم البنية التحتية الفلسطينية وتشريد السكان، وكذلك من تجزؤ الأراضي الفلسطينية وإغلاق قطاع غزة. ولا يزال التقدم بطيئا في وضع المؤشرات بسبب تقلب السياق، الأمر الذي يجعل التقدم المحرز هشا وقابلا للانتكاس، ويشمل ذلك ما يتعلق بحقوق المرأة.

٤٨ - وتستمر المعدلات المرتفعة للبطالة والفقر، ولا يزال العديد من النساء والفتيات الفلسطينيات يواجهن عراقيل كبيرة في الاستفادة من الخدمات الأساسية والرعاية الصحية والمؤسسات القضائية والمياه والصرف الصحي والفرص الاقتصادية. وتعتبر علامات ازدياد مستويات انعدام الأمن الغذائي، وتدهور نوعية التعليم، وتزايد التحديات التي تواجهها المرأة في سوق العمل مسائل تتطلب جميعها مزيدا من الاهتمام في السنة المقبلة. ومن الشواغل الخطيرة الأخرى التي ينبغي لجميع أصحاب المصلحة المعنيين معالجتها على نحو عاجل، الحالة الحرجة في ما يتعلق بالمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، وكذلك الطاقة، ولا سيما في غزة.

٤٩ - ولا يزال العنف ضد المرأة يشكل مصدر قلق بالغ. وعلى النحو المشار إليه في تقارير سابقة، ومثلما اتضح خلال الفترة المشمولة بالتقرير، يمكن أن يؤدي انعدام الأمن والفقر إلى تفاقم التمييز والإيذاء على أساس نوع الجنس، بما في ذلك التمييز

والإيذاء في مكان العمل، كما يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع مستويات العنف ضد المرأة في المجالين العام والخاص. ويلزم أن تبذل جميع الجهات الفاعلة جهودا أقوى لمنع جميع أشكال العنف ومعالجة العقبات والتحديات التي تعترض إمكانية لجوء المرأة إلى القضاء واستفادتها من الخدمات.

٥٠ - وينبغي أن تستخدم منظومة الأمم المتحدة وضع إطار عمل الأمم المتحدة الأول لفلسطين، وخطة التنمية الوطنية الفلسطينية الجديدة من أجل تحسين التنسيق والكفاءة بين جميع الجهات الفاعلة في المجال الإنمائي. ويشمل ذلك بدء برامج مشتركة جديدة اعتمادا على النتائج والممارسات السليمة التي أنتجتها البرامج المشتركة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والتي تم تمويلها في إطار صندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الذي انتهى في نيسان/أبريل ٢٠١٣.

٥١ - وينبغي أن تستخدم منظومة الأمم المتحدة والجهات المانحة الزخم الحالي من أجل تقديم الدعم للسلطة الفلسطينية لكي تبني على أساس الخطوات الإيجابية المتخذة على مستوى السياسات وعلى المستوى المؤسسي للتصدي للعنف ضد المرأة وتشجيع المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وبوجه خاص، يلزم المزيد من الالتزام السياسي، والدعم التقني والمالي من أجل التنفيذ الفعال للاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة (٢٠١١-٢٠١٩) والاستراتيجية الجنسانية الوطنية (٢٠١٤-٢٠١٦). ويجب توفير الدعم التقني والمالي لوزارة شؤون المرأة ومنظمات المجتمع المدني النسائية.

٥٢ - ويلزم أن تتخذ جميع الجهات الفاعلة إجراءات أكثر حزما لزيادة مشاركة المرأة وتمثيلها على جميع مستويات صنع القرار ولدعم النساء اللواتي يشغلن مناصب بالانتخاب والتعيين. ومع تجدد محادثات السلام، من الضروري تعزيز ودعم الجهود الرامية إلى إشراك النساء الفلسطينيات والإسرائيليات على حد سواء في العمليات ذات الصلة، وفقا لقراري مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، و ٢١٢٢ (٢٠١٣). وينبغي إنشاء آليات لتعزيز المساءلة ورصد التقدم المحرز في تنفيذ هذه الالتزامات وغيرها من الالتزامات ذات الصلة في ما يتعلق بالمرأة والسلام والأمن. ويمكن تطبيق التجارب التي اكتسبتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة مؤخرا في بناء قدرات القيادات النسائية في مناطق مختلفة في مهارات الوساطة والتفاوض.

٥٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كان الحوار بين منظمات المجتمع المدني النسائية وكبار ممثلي كيانات الأمم المتحدة تجربة مفيدة وزاخرة بالمعلومات لجميع المعنيين. وينبغي تحويل ذلك إلى ممارسة منتظمة.

٥٤ - وعلى الرغم من إحراز تقدم في تحسين نظم جمع البيانات وتحليلها، فمن الأهمية بمكان مواصلة بناء القدرات في مجال جمع وتحليل البيانات المصنفة حسب نوع الجنس والسن في ما يتعلق بالنطاق الكامل للمسائل التي تؤثر على حياة الفلسطينيين، وكفالة استخدام هذه المعلومات لتوجيه البرمجة وإدماجها بشكل ممنهج في جميع التقارير والإحاطات التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة إلى الهيئات الحكومية الدولية المعنية.